

## 109896 - هل تمنع الديون الزكاة؟

### السؤال

موظف راتبه (4750) ، وعليه أقساط للبنك (4150) ، ولا يبقى من راتبه سوى (600) ، وإجمالي الديون التي عليه أكثر من (360) ألف ، ولديه محفظة أسهم إجمالي ما فيها (35) ألف يَـلـي ، وحال عليها الحول ، فهل عليه زكاتها ؟

### الإجابة المفصلة

اختلف أهل العلم فيمن يملك نصاب الزكاة من المال وحال عليه الحول ، ولكن عليه ديون تستغرق هذا النصاب أو تنقصه ، فهل يؤدي زكاة ماله أم لا ، على قولين :  
القول الأول : تجب عليه الزكاة ، ولا يمنع الدَّيْنُ وجوبها : وهو مذهب الشافعية .  
القول الثاني : لا تجب عليه الزكاة ، والدَّيْنُ عذر يسقط الوجوب : وهو قول المذاهب الثلاثة : الحنفية والمالكية والحنابلة ، على تفصيل بينهم بين الأموال الظاهرة ( النقد ) ، والأموال الباطنة ، وبين الدين الحال ، والدين المؤجل .

قال المرغيناني الحنفي في "الهداية" :

" ومن كان عليه دين يُحيط بماله فلا زكاة عليه ؛ لأنه مشغول بحاجته الأصلية ، فاعتبر معدوماً " انتهى .

وقال ابن قدامة في "المغني" (2/633) :

" الدين يمنع وجوب الزكاة في الأموال الباطنة رواية واحدة ، وهي الأثمان وعروض التجارة ، وبه قال عطاء ، وسليمان بن يسار ، وميمون بن مهران ، والحسن ، والنخعي ، والليث ، ومالك ، والثوري ، والأوزاعي ، وإسحاق ، وأبو ثور ، وأصحاب الرأي .

وقال ربيعة ، وحماد بن أبي سليمان ، والشافعي في جديد قوله : لا يمنع الزكاة ؛ لأنه حر مسلم ملك نصاباً حولاً فوجبت عليه الزكاة ، كمن لا دين عليه " انتهى .

وقد أطل الشيخ ابن عثيمين رحمه الله في شرح المسألة ، وذكر أدلة الفريقين في كتابه "الشرح الممتع" (40-5/33) ، ثم قال :

" والذي أرجحه أن الزكاة واجبة مطلقاً ولو كان عليه دين يُنقص النصاب ، إلا دينا وجب قبل حلول الزكاة ، فيجب أدائه ثم يزكي ما بقي بعده ، وبذلك تبرأ الذمة ، ونحن إذا قلنا بهذا القول نحث المدينين على الوفاء ، فإذا قلنا لمن عليه مائة ألف دَيْناً ولديه مائة وخمسون ألفاً والدين حال : أدّ الدين وإلا أوجبنا عليك الزكاة بمائة

ألف ، فهنا يقول : أؤدي الدين ؛ لأن الدين لن أؤديه مرتين .  
وهذا الذي اخترناه هو اختيار شيخنا عبد العزيز بن باز ، والذي يفرق بين الأموال  
الظاهرة والباطنة اختيار شيخنا عبد الرحمن بن سعدي رحمه الله .  
وهذا الذي رجحناه أبرأ للذمة ، وأحوط ، والحمد لله ، ” ما نقصت صدقة من مال ” كما  
يقوله المعصوم عليه الصلاة والسلام ” انتهى .

كما سبق بيان هذا في جواب السؤال رقم : (22426)

فمن أحب الاستزادة فليرجع إليه .

أما زكاة الأسهم ، فإذا كانت هذه الأسهم يتخذها للتجارة ، يشتري أسهماً ثم يبيعهما  
ليربح فيها ، فهي عروض تجارة ، يقومها كل سنة بما تساويه ، ويخرج زكاتها 2.5  
بالمائة .

أما إذا كانت الأسهم ليست للتجارة ، وإنما يبقونها ليستفيد من أرباحها السنوية ،  
فهذه الأرباح فيها الزكاة إذا بلغت نصاباً وحال عليها الحول ، أما إذا كان ينفقها  
أولاً بأول ، فلا زكاة فيها ، وأما زكاة أسهمها ، فلا زكاة فيها من حيث الأصل ،  
لأنها ليست عروض تجارة ، لكن هناك تفصيل وتفريق بين الشركات التجارية والصناعية  
والزراعية سبق بيانه في جواب السؤال رقم (69912)

والله أعلم .